

مقرر
دراسات نقدية 3
الأسبوع 8

عرض الطالب / بدرعبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث



المقدمة

- تتناول هذه المهمة تحليلًا نقديًا للإطار النظري المستخدم في رسالة الدكتوراه بعنوان: "المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة"، والتي تبحث في التحديات القانونية المعاصرة المرتبطة بتحديد المسؤولية المدنية الناتجة عن أخطاء أو أضرار تسبب بها الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال مقارنة بين النظام السعودي وعدد من الأنظمة الأجنبية.

- تهدف هذه المهمة إلى تقديم نقد علمي للنظريات القانونية التي اعتمد عليها الباحث في دراسته، من حيث مدى حداتها وملاءمتها للواقع القانوني السعودي والدولي، ومدى انسجامها مع مستجدات التقنية وتحديات الذكاء الاصطناعي.



"المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة"

د. محمد بن سعيد آل غازي

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – كلية العدالة الجنائية – قسم الشريعة والقانون
2022

<https://repository.nauss.edu.sa>

التحليل النقدي للنظريات القانونية المستخدمة في الدراسة

1- نظرية الخطأ كأساس للمسؤولية

- وصف مختصر: تفترض أن المسؤولية المدنية لا تقوم إلا بثبوت خطأ من الفاعل، ووجود ضرر، ورابطة سببية.
- تتماشى مع القواعد التقليدية للمسؤولية في الأنظمة المدنية (بما فيها النظام السعودي).
- تمنح الأفراد حماية قانونية عادلة وتقوم على مبدأ العدالة الشخصية.
- لا تتلاءم مع طبيعة أنظمة الذكاء الاصطناعي التي لا تملك إرادة ذاتية أو نية للخطأ.
- إثبات الخطأ في الحالات المعقدة التي يكون فيها القرار صادرًا عن نظام مستقل (مثل المركبات ذاتية القيادة) يصبح أمرًا شبه مستحيل، مما قد يؤدي إلى تهرب المسؤولين عن تطوير النظام من المسؤولية.

التحليل النقدي للنظريات القانونية المستخدمة في الدراسة

2- نظرية المسؤولية الموضوعية (دون خطأ)

- وصف مختصر: تقوم على تحميل الشخص المسؤولية عن الأضرار بمجرد تحقق الضرر ووجود علاقة سببية، دون اشتراط ثبوت الخطأ.
- تناسب طبيعة المخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي.
- تتيح تعويض المتضررين دون الحاجة إلى إثبات نية أو إهمال، وهو أمر عملي وفعال في قضايا الذكاء الاصطناعي.
- تعتمد على العديد من الأنظمة الأوروبية والأمريكية في قضايا "الأنشطة الخطرة".
- قد تُحمّل المطور أو المستخدم عبئاً مفرطاً دون إثبات التسبب المباشر، مما يثير إشكاليات العدالة في بعض الحالات.
- تطبيقها على نطاق واسع يتطلب تعديل تشريعي صريح، وهو ما لا يزال غير متحقق في معظم الأنظمة العربية ومنها النظام السعودي.

التحليل النقدي للنظريات القانونية المستخدمة في الدراسة

3- نظرية منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية

- وصف مختصر: تفترض إمكانية منح أنظمة الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة (مثل الشركات)، لتكون مسؤولة عن أفعالها ذاتيًا.
- يُعد تصورًا جريئًا ومبتكرًا لمواجهة الفراغ التشريعي الناتج عن استقلالية القرار لدى بعض الأنظمة الذكية.
- تم طرحه رسميًا في البرلمان الأوروبي كمقترح عام 2017، مما يُعطيه شرعية في النقاش الأكاديمي.
- يفتقر إلى تأصيل فقهي واضح، خاصة في الأنظمة التي تعتمد على الشريعة الإسلامية (كالسعودية)، والتي تشترط أهلية قانونية وعقلية للمسؤولية.
- لا تزال الآثار العملية لهذه النظرية غامضة، خاصة من ناحية التنفيذ، والتأمين، والعقوبات.
- يثير تساؤلات حول من يُموّل الذكاء الاصطناعي ومن يتحمل التبعات المالية فعليًا (المطور؟ المستخدم؟ الدولة؟).

الملاحظات العامة على الإطار النظري

- الإطار النظري في الدراسة جيد التنوع، حيث شمل كلاً من النظريات التقليدية (الخطأ)، والنظريات الحديثة (الموضوعية، الشخصية القانونية).
- هناك تمايز بين النظريات من حيث المرجعية والانسجام مع النظام السعودي، وهو ما ناقشه الباحث بوعي.
- كان بالإمكان توسيع التحليل من خلال إدراج نظريات اقتصادية أو أخلاقية متصلة بالحوكمة والبيئة التنظيمية للذكاء الاصطناعي.
- غياب التطرق لتشريعات الذكاء الاصطناعي الناشئة (مثل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي الصادر في 2023) يُعد نقطة نقص في حداثة الإطار.

الخلاصة

- لقد قدّم الباحث إطارًا نظريًا متوازنًا يجمع بين التقليد والابتكار في معالجة المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- وتمثلت أبرز نقاط القوة في اعتماده على نظرية المسؤولية الموضوعية كحل عملي ومعاصر، إلى جانب طرحه الجريء لمسألة منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية.
- ومع ذلك، كان من الممكن تعزيز هذا الإطار بإضافة أبعاد تشريعية دولية حديثة ونظريات داعمة من خارج الفقه القانوني التقليدي، وذلك لضمان مواكبة متغيرات التقنية والمجتمع القانوني الدولي.



Thank You